الفصل الثانى

الأمن المائى المصرى الواقع والتحديات

تحول موضوع المياه إلى قضية ساخنة ومركزية في التنمية والسياسيات، وفي الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ابتداء موضع اهتمام عالمي ونقاش جماهيري واسع، فالماء يشكل محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل

obeikandl.com

التـــاريخ فـــي المنطقـــة وأســـاس
التفـــاعلات الحضـــارية والصـــراعات

والتدخلات الخارجية، ففي مصر القديمة بنى الملك أمنحوتب الثالث أول سد لتخزين المياه في التاريخ، وفي اليمن بني سد مأرب في القرن الثامن قبل الميلاد، ولا تزال المنشآت المائية التي بنيت منذ آلاف السنين قائمة ومنتشرة في أرجاء الوطن العربي، وكان الماء موضوع النزاع والهجرات للقبائل العربية طوال التاريخ.

ومازالت المياه في أوائل القرن الحادي والعشرين مشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه العرب، يقول الخبير الأمريكي توماس ناف: "إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتمتد لأن تصبح مصدرا محتملا للصراع، وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري.

إسرائيل تخطط لأزمة النيل منذ عام ٢٠٠٠

هاجمت أحدث رسالة دكتوراه عن أزمة حوض النيل تجاهل مصر والسودان لدول المنبع منذ الستينيات وحتى الآن، داعية إلى ضرورة استيعابها وإدماجها فى عباءة الحوض حتى لا تخرج منها، فالأنظمة الاقتصادية والسياسية الهشة الحاكمة فى هذه الدول تسهل من اختراق بعض القوى الخارجية لها، والتى تلعب دورا فى تأجيج الصراع، لكن

لدول المنبع مبرراتها كما رصدت الرسالة من خلال دراسة لمواسم الجفاف التى تعرضت لها هذه الدول منذ الثمانينيات وحتى الآن،

أن الكيان الصهيونى يعانى من عجز مائى خطير تبلور منذ عام ٢٠٠٠ ويحلم بسده من مياه النيل فكان أن لعبت إسرائيل دورا مؤثرا فى مجريات الصراع المائى داخل حوض نهر النيل .

ورغم التعديات الإسرائيلية على المياه العربية، فإنها بدأت تعانى منذ بداية عام ٢٠٠٠ من عجز فى ميزانها المائى، حيث يتصور خبراء المياه الإسرائيليون أن هذا العجز سيتصاعد خلال العقود الأولى منذ القرن الحادى والعشرين، خاصة فى ضوء تزايد معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وتزايد معدلات الهجرة اليهودية .

لذلك وضع الكيان العبرى عددا من المخططات، منها استراتيجية «المحاصصة»، أى التفكير فى مشروعات مائية تستهدف حصول إسرائيل على حصة مائية ثابتة من مياه النيل ومن أمثلتها مشروع «هرتزل» عام ١٩٠٣ لتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل، وكذلك مشروع »إليشع كالى» عام ١٩٧٤ الذى تكرر طرحه فى أعوام ١٩٨٦ و١٩٨٩ و١٩٩١، ومشروع «يؤر» عام 1979, وأخيرا مشروع استغلال المياه الجوفية فى سيناء

أما المخطط الثانى فهو «استراتيجية المحاصرة» أى تطويق السياسة

المصرية فى محيط دائرتها النيلية، بما يعمل على ارباك الساسة فى مصر .

وهذين المخططين يدفعان إسرائيل إلى القيام بما يحقق أهدافها ومصالحها فى المنطقة الرامية إلى الحصول على مياه من نهر النيل أو استخدام المياه كورقة ضغط ضد مصر والسودان .

وخلصت الدراسة إلى أن الدور المائى لإسرائيل فى حوض النيل يعتبر محفزا على الصراع المائى بعكس الولايات المتحدة الأمريكية التى ليس لها أى أطماع أو طموحات مائية فى نهر النيل، ولقد تم الاستدلال على ذلك من خلال دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حوض النيل مع الاطلاع على آراء عدد كبير من الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بصنع السياسة المائية للولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط .

أما الدور الثانى فيتمثل فى العمل على إعادة رسم الخريطة «الجيوبولتيكية للسودان، وذلك بتشكيل سودان جديد، حيث تسعى الولايات المتحدة خاصة منذ وصول إدارة بوش للحكم عام ٢٠٠٠، وما رافقها من تزايد نفوذ التيار الدينى المحافظ الإنجيليين الجدد، حيث أخذ هؤلاء على عاتقهم العمل على تمكين جنوب السودان من تقرير مصيره، إلى تعزيز التوجهات الانفصالية فى السودان .

وإذا ما حدث هذا الانفصال ستكون له آثار بالغة الخطورة على الأمن المائى المصرى والسودانى، بل على الأمن القومى لكلتا الدولتين وهو ما تؤكد عليه الحقائق الطبوغرافية والهيدروليكية، فضلا عن قناعات مسئولين وخبراء فى الشأن المائى لدول مصر والسودان وأثيوبيا .

لذلك ليس من المستبعد أن تتحالف كل من إسرائيل أو الولايات المتحدة مع دولة أو أكثر من دول حوض النيل ضد مصر والسودان وعندئذ تتزايد احتمالات تصاعد الصراع المائى استنادا إلى نظرية تحول القوة، فضلا عن أن هناك دولا أخرى مثل إيطاليا وهولندا واليابان وكندا لعبت أدوارا مهمة فى تمويل المشروعات المائية التعاونية المقترحة فى إطار مبادرة حوض النيل ومن ثم قامت بتشكيل اتحاد التمويل الدولى للتعاون فى النيل، الأمر الذى ينذر بمزيد من التحديات إذا ما تزايد دور تلك المؤسسات والقوى الكبرى فى هذا الشأن، إذ أن هذا من شأنه تفاقم حجم الصراع بالمنطقة بما ينذر بمواجهات إقليمية وسياسية تفتقر إلى الليونة.

<u>الصراع حول نهر النيل</u>

يعتبر نهر النيل أكبر نهر في العالم طولا بعد نهر الميسيسبي ويمر بتسع دول منها السودان ومصر، ويغطي حوض نهر النيل قرابة عشر مساحة القارة الافريقية، حيث تبلغ قرابة ٣.٠٣٠.٧٠٠كم٢، ويمتد

النهر لمسافة ٦٦٩٠كم من مصدره من بحيرة فيكتوريا، و ٤٥٠٠ كم من مصدره في بحيرة تانا في أثيوبيا، حتى وصوله إلى البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ كمية المياه المتدفقة منه ٨٤ بليون م٣ سنويا عند أسوان يفقد منها في بحيرة ناصر حوالي عشرة بلايين م٣ نتيجة للتبخر، وتحصل مصر على ٥٥.٥ بليون م٣، ويحصل السودان على ١٨.٥ بليون م٣ من المياه.

لقد أثبت التاريخ عدم امكانية إقامة أي تعاون إداري وإنمائي بين الدول المطلة على حوض النيل، ومن الملاحظ أنه عندما فشلت اسرائيل في الحصول على موافقة المصريين لتحويل جزء من مياه النيل حولت أنظارها إلى اثيوبيا وقد بدأ المهندسون الاسرائيليون في بناء ثلاثة سدود على نهر أبا، وهو أحد روافد نهر النيل، ومن الواضح أن الهدف المعلن من هذه السدود هو تحسين الزراعة والري في اثيوبيا، ولكن عندما يكتمل البناء فإن هذه السدود ستمكن اثيوبيا من استقطاع كميات كبيرة من المياه المتجهة إلى مصر والسودان، كما أنه كان من أهداف اسرائيل منع الثوار الأرتريين في ذلك الوقت من الحصول على استقلالهم وعدم خضوع البحر الأحمر للهيمنة العربية.

ومن المعتقد أن قيام اثيوبيا بتنفيذ ٣٣ مشروعا مائيا لتوليد الكهرباء وتحسين الري على النيل الأرزق والسوباط واجزاء من نهر عطبره، وقد تم التمويل من الولايات المتحدة الأمريكية وبتخطيط من ايطاليا وقيام اسرائيل بمساعدات التنفيذ بالإضافة إلى إمداد اثيوبيا بالسلاح.

كل هذا من أجل الضغط على الحكومة المصرية للموافقة على المطالب الاسرائيلية وأطماعها في مياه النيل ويعتبر نهر النيل المحرك الديناميكي للسياسة الخارجية المصرية منذ أمد بعيد، حيث كان له دور كبير في صياغة دبلوماسية المياه في اتفاقيات تقسيم مياه النيل، وما تفرضه مثل هذه الاتفاقيات من ضرورة المرونة والمهادنة في القرارات المصرية وخاصة في تعاملها مع الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية بمنطقة حوض النيل وما حولها فيعتبر أي تحرك معاد في الدول الواقعة جنوب مصر قد يغير من طبيعة مجرى النيل أو حركة تدفق المياه فيه، وهذا مما لا شك فيه سيسبب الكثير من المشاكل والتوترات على الصعيد المصري لأنه يذكرها بنقطة الضعف في جغرافيتها السياسية، ويهددها بشكل ملموس في عمق أمنها وحياتها، نظرا لحاجة مشاريع التنمية الزراعية والصناعية فيها للمياه بمعدلات متزايدة لمواجهة ارتفاع معدلات النمو السكاني فيها، ومواجهة مشكلة استيراد ٧٠% من حاجياتها الغذائية التي سوف تتأثر سلبا وإيجابا بانسياب مياه نهر النيل.

وقد عقدت العديد من الاتفاقيات بين دول حوض النيل، وقامت المشاريع الاثيوبية على نهر النيل مثل سد فينشا على أحد روافد النيل الأزرق، ومشروع الليبرد وسينت وخور الفاش، وكلها تؤثر على حصة مصر والسودان.

كما أن بذور الصراع بين دول حوض النيل سوف تظل كامنة ولن يدع أعداء المنطقة فرصة حتى يستغلوها ويؤججوا بها نيران الفتن بين

هذه الدول، فلذلك لا بد من تدعيم التعاون بين هذه الدول ويكون هذا التعاون من خلال وجود كيان قوي لتنمية المشاريع المائية الجماعية لدول الحوض.

ومن جهة أخرى نجد أن عملية السلام التي تتبناها أمريكا والتكامل الاقليمي بين دول المنطقة في صيغ مشابهة للسوق الأوروبية المشتركة خاصة في مجال الزراعة وتصدير تكنولوجيا الري لمصر، واستخدام نظام فعال للمياه بهدف دعم التنمية الزراعية في مصر، فهذه ترتبط بالرؤية الاسرائيلية التي تربط بين ضرورة استغلال الثروات المائية في المنطقة وإعادة توزيعها مع عمليات التسوية السياسية في المنطقة، ومشاكل نقص المياه في الكيان الاسرائيلي وبذلك تكون مشكلة الموارد المائية في المنطقة وأسس توزيعها عنصرا هاما في محادثات السلام في الشرق الأوسط وعند إعادة صياغة بناء الوحدات المكونة للنظام الاقليمي في المنطقة.

وفي إطار تطبيع العلاقات مع مصر عند توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل سبق أن اقترحت الصفوة الاسرائيلية (التكنوقراطيين) نموذجين للتكامل المائي وهما:

١ . نموذج شركة تاحال للمهندس اليشع كالي، الذي قدمه عام ١٩٧٤ ويقوم على أساس استخدام ١%، أي ما يعادل ٨٠٠ م٣سنويا من مياه نهر النيل لحل مشاكل الكيان الاسرائيلي المائية، وأن هذا المشروع يمكن

أن يؤدي إلى حل بعض مشاكل المياه المصرية والعربية بري شمال سيناء و إمداد قطاع غزة والضفة الغربية والكيان الاسرائيلي بالمياه.

٢ . نموذج بؤر الذي يقوم على حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس لدفع مياه نهر النيل إلى سيناء ثم إلى صحراء النقب.

فالأطماع الاسرائيلية في مياه نهر النيل قديمة منذ انعقاد ندوة التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في لوزان بسويسرا عام ١٩٨٩ عندما تقدم حايين بن شاهار باقتراح حول مجالات التعاون بين الكيان الاسرائيلي والدول العربية بأن تقوم مصر بمنح الكيان الاسرائيلي حصة من مياه نهر النيل بمقدار ١% عبر أنابيب خاصة لاستخدامها في مشاريع التنمية الزراعية الاسرائيلية.

والواقع أن مشروع نقل مياه نهر النيل إلى الكيان الاسرائيلي له عدة مخاطر اقتصادية واستراتيجية من أهمها :

١ . سوف يقوم هذا المشروع على حساب احتياجات الشعب المصري الحقيقية والتي سوف تؤثر سلبا على الأمن القومي المصري مائيا وغذائيا .

٢ . سوف يدعم هذا المشروع القوة الاسرائيلية بشكل عام ومن ثم توجهاتها العدوانية والتوسعية بمساهمته في حل عدد من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الكيان الاسرائيلي كأزمة المياه، وعدم القدرة على التوسع الزراعي ومحدودية القدرة على استيعاب المهاجرين.

٣ . سوف يؤدي نجاح هذا المشروع إلى إعطاء الكيان الاسرائيلي نوعا

obeikandl.com

من المشروعية وبعدا قانونيا في ظل التسوية الاسرائيلية المصرية، وفرض سياسة الأمر الواقع والتي تعد نجاحا ومكسبا سياسيا للكيان الاسرائيلي.

ولا شك أن هناك تعاونا وثيقا بين الكيان الاسرائيلي واثيوبيا في مجالات المياه والمجالات العسكرية والأمنية والفنية، مما يعد مصدر قلق لدول حوض النيل بأن يعمد الكيان الاسرائيلي إلى ممارسة ضغوط بشكل غير مباشر لتحقيق أهدافه، وذلك بالإسهام في مشاريع أثيوبية لإنشاء سدود على النيل الأزرق الذي سوف يؤدي حتما إلى توتر في المنطقة.

وكما أظهرت الزيارات المتبادلة بين عدد من كبار المسئولين في الكيان الإسرائيلي وأثيوبيا وجود إرادة ووعي سياسيين خاصة لدى الكيان الإسرائيلي لتطوير وبلورة تعاون مستمر ودائم بينهما، مما يشكل أساسا لقيام ارتباط استراتيجي بين كل من الدولتين المحيطتين بالدول العربية، وإذا نظرنا إلى علاقة أثيوبيا بالكيان الإسرائيلي فنجد أنها آخر دولة افريقية قطعت علاقتها الدبلوماسية معها عام ١٩٧٤ تنفيذا لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية لكنها ظلت محتفظة معها بعلاقات في مختلف المجالات وعادت العلاقات بينهما في عام ١٩٧٩ كما أن من أهم المؤشرات السلبية للتعاون الإسرائيلي الأثيوبي ما يلي:

١ . يشكل في تطوره تهديدا مباشرا للأمن القومي المصري عبر سيطرة أثيوبيا على ٨٥% من مياه نهر النيل المتدفقة إلى مصر، إلا أن هناك

openkandil.com

معوقات طبيعية تحول دون تحكم أثيوبيا في تدفق المياه لطبيعة الهضبة الأثيوبية التضاريسية. وبسبب نقص التمويل والخبرة الفنية، إلا أنها تظل مصدر تهديد رئيسي لحصة مصر من المياه إذا توفر طرف آخر له القدرة التمويلية والفنية ويرغب في مساعدة أثيوبيا كالكيان الإسرائيلي على القيام ببعض المشروعات التي تؤثر على هذه الحصة، مما يشكل تهديدا واضحا للأمن القومي المصري في المستقبل.

٢ . إن التحالف الإسرائيلي الأثيوبي في مدخل البحر الأحمر ومنابع النيل يرتكز في الجانب الإسرائيلي على أهداف بعيدة المدى بمحاولة ابتزاز مصر والضغط عليها لإعاقة أي دور يمكن أن تؤديه في صالح القضية الفلسطينية وتطوراتها، وكذلك إعاقة أي دور مصري لحل قضية جنوب السودان والذي يعد من الأهداف الأثيوبية الإسرائيلية المشتركة.

أما في الجانب الأثيوبي فإن هذا التحالف يرتكز على عدة عوامل في مقدمتها الأوضاع الاقتصادية المنهارة منذ عهد الرئيس منجستو، والهزائم العسكرية المتلاحقة التي مني بها الجيش الأثيوبي في إقليم التقراي، ورغبة أثيوبيا في السيطرة على أوضاعها الداخلية.

٣ . إن العلاقات بين إسرائيل وأثيوبيا كان الغرب ينظر إليها من منظور السلاح مقابل الهجرة، حيث يحصل الأثيوبيون على السلاح لمواجهة الأريتريين الانفصاليين (في ذلك الوقت) مقابل هجرة ١٥ ألف يهودي من الفلاشا إلى إسرائيل، ولكن السبب الحقيقي وراء تورط إسرائيل في

أثيوبيا هو إيجاد موطأ قدم لها بعد عقود من الزمن من المحاولات للوصول إلى نهر النيل للضغط على مصر.

وفي ضوء التطورات الأخيرة التي استجدت على الساحة الأثيوبية وانهيار نظام منجستو وهروبه من البلاد، فمن المتوقع أن تعدل أثيوبيا من سياستها العدوانية لدول الجوار.

ولعل ما لوحظ على سياسة حكومة أسياس افورقي من قبولها استقلال اقليم ارتريا بموجب الاستفتاء، خير دليل على توجهاتها الحسنة تجاه جيرانها، وعلى ضوء هذه المتغيرات على الساحة الأثيوبية نجد أن الوضع الآن في صالح مصر للاستفادة من هذه التطورات، واحتواء النظامين الجديدين في كل من أثيوبيا وأرتريا بدلا من تركهما يقعان في أحضان الكيان الإسرائيلي، على الرغم من وجود شواهد تدل على تغلغل إسرائيل في هاتين الدولتين وإبعاد الدول العربية عن لعب دور سياسي واقتصادي فيهما واحتواء فعال لهاتين الدولتين.

رابعا : إبعاد الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط:إن هناك ثلاثة أبعاد للصراع وهي:

أ . البعد السياسي:

إن من يستطيع السيطرة على منابع الأنهار يستطيع استخدامها كسلاح في وجه الدول التي تمر بها الأنهار، فتجد مثلا أن بعض الدول الواقعة على نهر النيل كأثيوبيا والسودان وغيرهما، حاولت استخدام المياه كسلاح في وجه مصر، وقد تهدد هذه الدول أحيانا حصة مصر من مياه

النهر من وقت لآخر بسبب ما تقوم به من مشاريع وسدود عليه أو قد تتعاون مع جهات خارجية كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كما حدث ويحدث في أثيوبيا، وذلك للضغط على مصر وتوجهاتها السياسية، أو ما تخطط له بعض القوى الخارجية من محاولة فصل جنوب السودان وذلك من أجل التأثير على حصة كل من السودان ومصر من المياه.

ب: البعد الاقتصادي:

إذا استغلت الدول المسيطرة على منابع الأنهار بصورة صحيحة وأقامت عليها مشاريع اقتصادية مدروسة ستستطيع أن تحقق نوعا من الاستقرار الاقتصادي لها وتأمين الغذاء والكهرباء لشعوبها ولكن يجب أن لا يؤثر ذلك على الدول الأخرى المجاورة لها أو قد تعمد إلى تلويثه لتضر دولا غيرها.

ج: البعد الجغرافي والبيئي:

تمتلك دول المنبع بسبب وضعها الجغرافي المميز مبدأ القوة في التحكم في مياه النهر كما ونوعا ولهذا فإن الدول التي يصب فيها النهر تكون تحت تأثير قوة دولة المنبع.

إن مصر تنتهج سياسة مرنة ومهادنة تجاه الكثير من الصراعات الداخلية والاقليمية في المنطقة، وكثيرا ما تلوح دول المنبع باستخدام مياه النيل كسلاح ضد مصر، وذلك عندما تحدث أزمات سياسية بين دول حوض النيل، ويكون لمصر دورا مباشرا أو غير مباشر في هذه

الأزمة وهذا ما ترفضه مصر وبحق شكلا ومضمونا .

أثر أزمة المياه على الاستقرار العربي:

إن أزمة المياه لها الأثر الفعال في معضلة الاستقرار المنشود في الدول العربية وزاد الاهتمام بهذا الموضوع من قبل المثقفين والمفكرين العرب في بداية الثمانينات وذلك لزيادة الأخطار التي بدأت تحدق بالعالم العربي.

إن الكيان الاسرائيلي أثار هاجس الأمن المائي العربي الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ككل، ولكنه لم يتبع أسلوب المواجهة المباشرة مع العرب. والعرب أنفسهم لم يتخذوا سياسة مائية واضحة المعالم لمواجهة التهديدات الاسرائيلية بسبب الخلافات العربية، ولذلك لا بد من إبراز مصطلح الأمن المائي العربي في الفكر السياسي الاستراتيجي القومي العربي والذي يمكن أن يتحول إلى مشكلة تبعية مائية. وبالتالي يعتبر الأمن المائي العربي أحد جوانب الأمن القومي العربي الذي يؤدي إلى استقراره.

فالحلول التي يجب وضعها لحماية الاستقرار تكمن في تضامن الدول العربية لرد أي تهديد يعترض أمنها القومي، وعدم تركيز كل دولة على أمنها الوطني كوحدة متميزة بين الدول.

أثر أزمة المياه على الاستقرار الاسرائيلي:

إن قضية الاستقرار الاسرائيلي تدخل في نطاق الوجود الفعلي للدولة اليهودية ومن الصعب فصل الاستقرار الإسرائيلى عن الاستقرار العربى اذ انهما طرفا النزاع فلو استقر طرف سيكون ذلك على حساب الطرف الآخر ، ومن الصعب وصف التجمع الاسرائيلي بالقومية، وذلك لأن الاسرائيليين لا يشكلون قومية بالمعنى المفهوم في الفكر السياسي

فالقومية مصطلح يطلق على مجموعة من الشعوب اكتملت لديها عناصر الاندماج من وحدة وهوية ووضوح هدف فضلا عن الاستقرار مدة طويلة في إقليم يشعرون نحوه بالولاء والانتماء وهذه العناصر في جملتها تغيب عن المجتمع الاسرائيلي.
والاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على عدد من العناصر ترتبط ببعضها ارتباطا عضويا لتشكل تحديا خطيرا على الأمن القومي العربي. ومن أهم هذه العناصر عنصر الأمن لأنه حسب المفهوم الاسرائيلي له ذو طبيعة استيطانية والقائم على عقيدة التوسع.
إن الفجوة المائية في الأمن المائي القومي للكيان الاسرائيلي فجوة مهمة لأنها تتعلق بالعمود الفقري لنظرية الأمن الاسرائيلي (الهجرة). فالهجرة تحتاج إلى الأرض والأرض تحتاج إلى المياه، والمياه تحول رجال الأعمال إلى فلاحين مرتبطين بالأرض، وتعمق فيهم روح

الانتماء(٩) ، وبذلك فالأهداف الاسرائيلية الطموحة لزيادة الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، والمخططة سلفا من الأخذ في الحسبان ضرورة توفير المصادر المائية اللازمة لتوفير الغذاء لهؤلاء المهاجرين، ولإكمال المشروع الصهيوني بالبقاء والسيطرة على فلسطين فمن الضرورة الحصول على مصادر مائية إضافية.

عندما يبحث الكيان الاسرائيلي عن حل مشاكله المائية فإن أنظاره سوف تتجه خارج حدوده، مما يجعل البحث عن المياه سببا لممارسات سياسية وعسكرية لهذا الكيان ربما تختلف من شكل لآخر، ولكنها تظل محكومة بذات الدوافع الأولية التي أدت إلى إقامته. فالأطماع الصهيونية ذات طابع اقتصادي فيما يتعلق بالحصول على ما تسميه حقوقها من مياه أنهار (الأردن، والليطاني، والنيل) ولا تستمد شرعيتها ومبرراتها لدى قادة الكيان الاسرائيلي من فائدتها الاقتصادية، وإنما من الأغراض الاستيطانية التي تتطلب إعمار صحراء النقب والمناطق الصحراوية في فلسطين المحتلة. فطبقا لمعدلات النمو الطبيعي للسكان داخل الكيان الاسرائيلي لا توجد مشكلة مياه ملحة.

إن لمشكلة المياه أبعادها الاستيطانية الاستعمارية أساسا ، والاقتصادية هامشيا ، وتصبح أكثر وضوحا وعلاقة بالأمن القومي الاسرائيلي، فالخط الأحمر الذي وضعه الكيان الاسرائيلي لمسألة المياه لا يقل خطورة عم ا يمكن أن يؤدي إلى تحريك قوات أو أسلحة إلى

مناطق منزوعة السلاح حيث اعتبر هذا الكيان المياه موردا استراتيجيا من الدرجة الأولى، واعتبر أي تهديد لمصادر المياه مؤديا إلى استنفار الجيش

وعليه فإن هناك علاقة طردية بين سيطرة الكيان الاسرائيلي وتحكمه في مصادر المياه في المنطقة من جهة، وبين تحقيق الأمن القومي له من جهة أخرى.

٤ . تأثير الحل السياسي على القضية الفلسطينية ومشاريع المياه: هناك بعض الحلول طرحت لحل القضية الفلسطينية من قبل أطراف النزاع ومن المجتمع الدولي والمنظمات والهيئات الدولية وجرى معالجة وضع المياه من جانبين (١١) هما:

أ- الربط المباشر بين القضية الفلسطينية وأزمة المياه. حيث اقترح حوالي تسعة مشاريع.

ب- الربط غير المباشر بين تسوية القضية الفلسطينية وأزمة المياه حيث نصت بعض الحلول على عدم ربطها مباشرة بالتسوية بل عن طريق ربطها بالحدود أو الاستيطان أو إنشاء دولة فلسطينية، وقد وردت ثمانية مشاريع بهذا الصدد.

٥ . قضية المياه ومحادثات السلام في الشرق الأوسط: إن قضية موارد المياه هي مشكلة وثيقة الصلة بمحادثات السلام في الشرق الأوسط وأن ندرة المياه ومشكلة توزيع الكميات المتوفرة حاليا بين الدول في المنطقة هي القنبلة الزمنية التي يمكن أن تدق طبول

الحرب في بداية القرن الواحد والعشرون ما لم تتفق الأطراف المعنية على اتفاق يرضي الجميع، ولهذا أصبح من الضروري إضافة هذا البند إلى قائمة بنود محادثات السلام.

لقد أدرك خبراء المياه في إسرائيل أن جميع مصادر المياه في أراضي اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ قد استغلت بحلول عام ١٩٧٩ وبالتالي فقد بلغ العجز المائي في اسرائيل عام ١٩٩٠ حوالي ٣٥٠ مليون م٣ ومن المتوقع أن يصل إلى البليون متر مكعب في بداية هذا القرن.

أما في مصر فإن الزيادة السكانية المطردة ومشاريع التنمية الاثيوبية على نهر النيل الأزرق بمشاركة اسرائيل هي مصدر الخطر الحقيقي لمصر، ويرى الخبراء أن مصر ستدخل الحرب من أجل نصيبها من مياه النيل لو حدث نقص في كميات المياه المتدفقة إليها من اثيوبيا، وسبق للرئيس المصري الراحل أنور السادات أن أعلن عام ١٩٧٩ بعد اتفاقية كامب ديفيد بأن القضية الوحيدة التي تجعل مصر تدخل الحرب مرة أخرى هي قضية المياه. ومياه النيل هي مصدر المياه الرئيسي لتسع دول منها دولتين عربيتين، وقد ازداد معدل استهلاك المياه في المنطقة بصورة كبيرة مما جعل الخبراء يتوقعون نقصا لا مناص منه في المياه بالنسبة لمصر في مطلع القرن الواحد والعشرين.

ويرى المحللون السياسيون بعد الأخذ بعين الاعتبار نوايا اسرائيل المائية، أن الحرب القادمة بين العرب واسرائيل ستكون بسبب نزاعهم على الموارد المائية ولهذا فهم يرون أن الحروب السابقة في المنطقة

كانت في الواقع بهدف احتلال الأرض والمياه الجوفية.

أما الآن فإن قضية المياه ليست مسألة هينة ولكنها معقدة لكون اسرائيل تحاول اغتصاب جميع الموارد المائية المتوفرة في الدول المحيطة بها، ولهذا لا يمكن التغاضي عن هذه القضية عند الحديث عن عملية السلام.

وفي تقرير للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن أشار إلى أن المفاوضات الخاصة بالمياه في محادثات السلام أصبحت مغمورة بسبب الأمور السياسية، وأن الشرق الأوسط أصبح ساحة لسوء الظن السياسي لأن التحكم في موارد المياه أصبح يعتبر غنيمة استراتيجية وأداة مساومة أو سلاح سياسي ذو تأثير قوي على توازن القوى في المنطقة، وأن النقطة الرئيسية هي تعارض المطالب الاسرائيلية والأردنية حيال نهر الأردن (أي بين الخطط السورية والأردنية الهادفة إلى تطوير نهر اليرموك وسياسة اسرائيل المائية في الأراضي المحتلة وجنوب لبنان).

ويضيف التقرير في مقابل الاتهامات العربية بسرقة اسرائيل للمياه تقف اسرائيل متذرعة بأن مواردها المائية الرئيسية قد تقع في أيدي عديمي الخبرة أو في أسوأ الأحوال في أيدي أعدائها.

إن الدول العربية والفلسطينيين الذين شاركوا في محادثات السلام كان الأمل يراودهم في استعادة أراضيهم المغتصبة وبالتالي استعادة مواردهم المائية ولكن أقصى ما عرضته اسرائيل هو منح الفلسطينيين حكما ذاتيا

محدودا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا لا يشمل إدارة الموارد المائية.

كما عرضت اسرائيل انسحابا جزئيا من الجولان ولهذا تعتبر مسألة المياه من أشد نقاط الخلاف بين سوريا واسرائيل. فالجانب الاسرائيلي تطالب بتعهد سوريا بعدم القيام بتحويل مياه الجولان إلى أراضيها في حين يرى المفاوض السوري أن من حقه المطالبة بالانسحاب حتى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ واسترداد مصادر المياه في مناطق بانياس والحمه واستخدام هذه المصادر كما تشاء بلده، وهنا تتعارض تصورات الجانبين (فحدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧) يعني السيادة السورية الكاملة على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريا وعلى شريط من الأرض أضيف إلى فلسطين أثناء عهد الانتداب البريطاني وهي تشمل سهل عز الدين ومزارع الخوري ومنطقة الحمه وبرك التمساح والتوافيق والنقيب والبطيحة وراد الغنامة وكراد البقارة والسمر الخ...

فالمناقشات الأمنية تخفي وراءها شروطا سياسية تتعلق بطبيعة النظام ومعنى الحدود الآمنة وحل النزاع ومضاعفاته ضمن عملية شاملة تتعلق بمياه اليرموك ومنابع نهر الأردن وتدعي إسرائيل أنها تحتاج ما بين ٢٥ –٤٠ مليون م٣ من مياه اليرموك حسب مشروع جونسون، وأنه إذا لم تقبل سوريا والأردن بمطالبها فإنها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ إجراء يرغمهم بالقوة على التفاوض معها.

وفي تقرير أعده مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب يرى

أن انسحاب إسرائيل من الجولان يعني انتقال ٤٠ مليون م٣ من المياه من السيطرة الإسرائيلية إلى السيطرة السورية، وهذا الانسحاب سيحرم إسرائيل من بعض روافد نهر الأردن، ولهذا اقترحوا انسحابا جزئيا بأحد خطين:

١ . خط انسحاب يمر بالقرب من القنيطرة ويمتد حتى منطقة الحمه.

٢ . أو خط انسحاب يضمن لإسرائيل سيطرة على جزء من الجولان.

وفي كلتا الحالتين فإن المناطق الغنية بالمصادر المائية ستبقى تحت إشراف إسرائيل لأن عودة الجولان إلى سوريا ستؤدي إلى تنمية منطقة حوران جنوب سوريا والتي تصبح منطقة زراعية تهدد الاقتصاد الإسرائيلي بمنتجاتها الرخيصة الثمن والعالية الجودة.

وعليه فإن إيجاد الحل المنطقي لمشكلة المياه بما في ذلك مسألة التوزيع العادل لحصص المياه بين دول المنطقة مرتبط بمحادثات السلام، ويؤكد الدبلوماسيون العرب بأن أي تقدم في إحراز اتفاقيات اقليمية لا يمكن أن تخرج إلى حيز الواقع ما لم تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

ويتبين مما سبق أن هناك علاقة طردية بين سيطرة الكيان الإسرائيلي وتحكمه في مصادر المياه في المنطقة من جهة وبين تحقيق الأمن القومي له من جهة أخرى.

يعتبر الماء موردا باهظ الثمن في الأراضي الجافة في الشرق الأوسط وقد يتساوى ثمنه بثمن البترول، وعلى الرغم من كون الأرض هي محور

obeikandl.com

الصراع بين إسرائيل والعرب، إلا أن هناك تركيزا متزايدا من قبل الطرفين على قضية المياه لأن الخبراء يعتقدون بأن الصراع في المنطقة مستقبلا سيكون بسبب الموارد المائية.

ففرض السيطرة على موارد المياه العذبة سيكون هدفا حيويا ومؤثراً على التوازن الاستراتيجي للقوة في المنطقة، وبالتالي سيؤدي إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والمياه الموجودة فيها، وكذلك الزيادة السريعة في التعداد السكاني لدول المنطقة سيؤدي إلى تفاقم الصراع في المنطقة، ولعل السبب الرئيسي وراء تباطؤ إسرائيل في الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ هو الماء.

<u>عبث اسرائيلي يهدد الأمن القومي المصري</u>

تجري مصر حاليا مفاوضات شاقة، وذات أهمية خاصة، مع دول منابع النيل، للحفاظ على الهدوء والاستقرار فيما بينها، ولمنع أية تجاوزات أو محاولات لتقليص حصص المياه المتفق عليها.

وما أن تهدأ الخلافات بين دول حوض النيل، حول بنود الاختلاف الثلاثة من اتفاقية مياه النيل، إلا ويشتعل الصراع مرة أخرى، لتنفجر أزمة جديدة بين دول الحوض العشر (مصر، السودان، أوغندا، أثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، إرتيريا)، فيما تسعى كل دولة إلى الاستحواذ على قدر أكبر من المكاسب.

وإذا كان من حق الدول المطلة على حوض نهر النيل إنشاء الحواجز والسدود لترويض مياه النهر، والاستفادة منها بشرط عدم التأثير على حصص المياه لدول المصب، فإن الأصابع الخفية تحاول تسميم العلاقات الودية التي تربط دول المنابع مع مصر، بوصفها دولة المصب.

ويؤكد مسئولوا الرى فى مصر أن "نقاط الخلاف بين دول المصب، مصر والسودان، ودول المنبع، إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا والكونغو ورواندا وبوروندي، تتمثل في ثلاث نقاط أساسية، هي: الموافقة المسبقة، والأمن المائي، والحقوق التاريخية في مياه النيل لدول المصب.

كما ان النقطة الأولى تتمثل في الموافقة المسبقة على إقامة أي مشروعات على امتداد نهر النيل، فدول المنبع متفقة على الموافقة بالأغلبية، ولكن مصر والسودان تقترحان أن تكون الموافقة بالإجماع، وفي حالة الأغلبية يجب أن تكون مصر والسودان ضمن الأغلبية، أما بالنسبة للأمن المائي فإن مصر والسودان تؤكدان عدم إقامة أية مشروعات تمنع تدفق مياه النيل إلى مصر والسودان، كما تؤكدان الحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل، والنقطة الثالثة فتتمثل في اقتراح مصر والسودان إدراج الأمن المائي والموافقة المسبقة والحقوق التاريخية ضمن الاتفاقية الأصلية، ولكن دول المنبع تقترح إدراج هذه النقاط في ملاحق فيما بعد.

وقال وزير الري المصرى إن مصر لا تعترض على إقامة أية مشروعات لصالح دول حوض النيل، طالما أنها لا تؤثر على تدفق مياه نهر النيل إلى كل من مصر والسودان، مشيرا الى الاستعداد للمساهمة في إقامة أية سدود في إثيوبيا أو أوغندا لتوليد الطاقة الكهربائية، وحماية هذه الدول من الجفاف الذي تتعرض له أحيانا، كما أن المساعدات، التي تقدمها مصر لدول حوض النيل، سواء مادية أو فنية أو في مجال التدريب وإقامة مشروعات التنمية المستمرة ، وخاصة حفر الآبار لتوفير مياه الشرب للمواطنين.

وقد أوضح مسئول مصرى إن أمن مصر المائي خط أحمر لا يمكن لأحد أن يتجاوزه، وأن مصر لم تصل حتى الآن إلى مرحلة النزاع مع أي دولة من دول حوض النيل، وحتى في حالة الوصول إلى هذه المرحلة فهناك مراحل معروفة دوليا لتسوية النزاعات، منها التفاوض والوساطة والتحكيم ثم اللجوء إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة".

وزاد أن "العلاقة بين مصر ودول حوض النيل يجب أن تبقى علاقة تعاون، لأن المجرى المائي للنهر ملك للجميع، رغم محاولات بعض الأطراف الخارجية زعزعة استقرار دول الحوض، وتحريضهم على مصر والسودان من أجل تحقيق مصالح وأطماع خاصة.

وترجع جذور الصراع إلى ٨٠ عاما، أي منذ عام ١٩٢٩، حين وقعت سلطات الاحتلال البريطاني في ذلك الوقت، نيابة عن أوغندا وتنزانيا وكينيا، اتفاقا مع الحكومة المصرية يتضمن إقرار دول الحوض بحصة

مصر المكتسبة من مياه النيل، وحق مصر في الاعتراض على إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده.

وألحق بالاتفاقية اتفاق آخر بين مصر والسودان عام ١٩٥٩، يحق لمصر بموجبه استغلال ٥٥.٥ مليار متر مكعب من مياه النيل، ومنحت السودان ١٨.٥ مليار متر مكعب، على أن تتعاون الدولتان في دراسة وتنفيذ مشروعات أعالي النيل، لتقليل فاقد المياه في هذه المنطقة وتعظيم إيراد النهر.

وتنقسم دول حوض نهر النيل العشر في هذا الخلاف إلى فريقين: الأول يضم دولتي المصب، والثاني دول المنبع.

وتعتبر دول المصب أن مياه النيل مصدرا أساسيا للحياة، وترفض تغيير الاتفاقات التاريخية القديمة، التي منحتها حقوقا مكتسبة، بل وتطالب بزيادة حصتها الحالية من المياه.

ولكن في المقابل تعتبر دول المنبع أن هذه المياه تنبع من أراضيها، وبالتالي فهي ملك لها، ويجب أن تستفيد منها بشكل أكبر، ومما يدعم هذا الخلاف ويشعله تزايد السكان في دول حوض النيل، وزيادة المشروعات الزراعية، إلى جانب دخول مصر تحت خط الفقر المائي بحلول عام ٢٠١٧

والأخطر في موضوع مياه النيل، هو تدخل جهات أجنبية، على رأسها إسرائيل، بالتحريض لإشعال الأزمة وضرب المصالح العربية في أفريقيا، وتفجر الأزمة حاليا مرة أخرى، وإسرائيل تحاول اللعب في الجنوب

obeikandl.com

وتحريض دول منابع النيل على إنشاء حواجز وسدود بهدف تقليص حصة مصر من مياه النيل، وفي العام الحالي ٢٠٠٩ قدمت إسرائيل إلى كل من الكونغو الديمقراطية ورواندا (من دول المنبع) دراسات تفصيلية لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج متكامل تهدف إسرائيل من خلاله إلى التمهيد لمجموعة كبيرة من المشروعات المائية في هذه الدول لاسيما رواندا، حيث يتوجه الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص إلى نهر كاجيرا، الذي يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي لإقامة أكثر من سد عليه، وبجانب هذه المشاريع تقدم شركات إسرائيلية دعما فنيا وتكنولوجيا لهاتين الدولتين في مجال الري والزراعة بشكل شبه مجاني.

أما في أوغندا، فلا تزال إسرائيل تقوم بتنفيذ اتفاقية تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع، التي يقع معظمها بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، ويجرى استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض، أحد أهم الروافد المغذية لنهر النيل في مصر.

وأبدت إسرائيل اهتمامها بإقامة مشاريع للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية قرب السودان، وبالنسبة لأثيوبيا فقد اتفقت مع الحكومة الإسرائيلية على إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل، تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء، فضلا عن ضبط حركة المياه في اتجاه السودان ومصر، بعد أن تم تكليف شركة

صينية بتنفيذه، إلى جانب مشروع إثيوبي إسرائيلي بمساعدة ألمانية يهدف لتنمية الزراعة في إثيوبيا، وعدد من الشركات الاستثمارية الإسرائيلية يملكها جنرالات متقاعدون في الموساد.

وبموازاة الحضور الإسرائيلي في مجالات الري والزراعة، تسعى تل أبيب إلى تطوير علاقاتها التجارية مع دول منبع نهر النيل.

ويشير الخبراء إلى أن إسرائيل وبعض الدول الأخرى تحاول التأثير على دول المنبع للإضرار بمصلحة مصر، ومن ثم تأتي أهمية الدور الدبلوماسي التفاوضي، لأنه يمثل أهمية كبيرة، وجزءا مهما في دعم مصر لمبادرة حوض النيل، مع ضرورة تفعيل سبل التعاون المستقبلي لدول الحوض في مجالات التعاون الاقتصادي والاهتمام المتزايد بالتحرك الدبلوماسي.

وعلى الرغم ان ما يستخدم من مياه النيل لا يتعدى ٥%، الا إن المشكلة تكمن في إدارتها بطريقة تكاملية وحسن استغلال دون الإضرار بمصالح باقي الدول.

opelkandl.com

إسرائيل تعرض التوسط لحل مشاكل مصر المائية مع دول منابع النيل

والمقابل ٢٥ مليار متر مياه كل عام

ذكرت صحيفة الدستور المصرية بتاريخ ١٧-٠٨-٢٠١٠ أن إسرائيل عرضت الأسبوع الماضي علي أجهزة سيادية مصرية من خلال مكتب المخابرات الإسرائيلي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، التدخل لإنهاء الخلافات بين مصر ودول منابع النيل حول الاتفاقية الإطارية مقابل موافقة مصر علي بدء إسرائيل مشروعات في إثيوبيا تستهدف الاستفادة من مليارات الأمتار المكعبة التي تُفقد سنوياً.

وكانت خمسا من دول منابع النيل السبع وهي ، اثيوبيا واوغندا ورواندا وتنزانيا، وكينيا، وقعت في ١٤ مايو/آيار الماضي، اتفاقا جديدا حول تقاسم مياه نهر النيل على الرغم من مقاطعة دولتي المصب مصر والسودان، مما أثار غضب القاهرة التي اعلنت ان الاتفاق غير ملزم لها.

ونقلت الصحيفة عن مصادر وصفتها بـ رفيعة المستوي بمجلس الوزراء، أن إسرائيل أكدت أن مشروعاتها ستنجح في استقطاب ٥٠ مليار متر مكعب سنوياً، سيتم تقسيمها مناصفة بين مصر وإسرائيل، علي أن تنقل إلي صحراء النقب الإسرائيلية نحو ٢٥ مليار متر مكعب من هذه المياه عبر أنابيب تمر في المياه الدولية بالبحر الأحمر أو عبر سيناء.

openkanal.com

وأوضحت المصادر أن الأجهزة السيادية المصرية العاملة في إثيوبيا نقلت العرض الإسرائيلي إلي الرئيس مبارك فكان رده برفض هذا العرض وتأكيده أن مياه النيل لن تتحظي حدود مصر.

وانتهت المصادر بتأكيدها أن الرئيس مبارك تلقي تقريراً مفصلاً من رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة العليا لمياه النيل ، حول آخر تطورات ملف مياه النيل والمباحثات مع رؤساء دول منابع النيل .

ونقل التقرير توصيات اللجنة العليا لمياه النيل ، والتي شددت على أن تظل مصر موجودة في دول منابع النيل وعدم ترك الساحة خالية لدول أخري.

وتعتمد مصر بالكامل تقريبا على مياه النيل، وتراقب عن كثب الأنشطة المتصلة ببناء سدود في شرق أفريقيا، خاصة أنها مهددة فعليا من تغير المناخ .

وتشهد مصر أزمة في مياه الشرب منذ نهاية تسعينيات القرن الماضى، وكانت قد طالبت بزيادة حصتها من النهر، بعد أن أصبحت الحصة الأساسية التي تقدر بـ ٥٥ مليار متر مكعب، لا تكفى احتياجات المواطنين ومشروعات التنمية المختلفة، واشترطت للتوقيع على الاتفاقية الجديدة أن تتضمن في البند الخاص بالأمن المائي، نصاً صريحاً يتضمن عدم المساس بحصتها وحقوقها التاريخية فى مياه النيل، ولكن طلبها قوبل برفض جماعي لدول المنبع.

أكد الرئيس المصري أن مياه النيل لن تتخطى حدود مصر ، متعهدا بعدم قيام بلاده بتزويد أي دولة بمياه من نهر النيل.

كما أصدر توجيهاته للحكومة بالعمل على الاستغلال الأمثل لموارد المياه والتوسع في مشروعات تحلية مياه البحر واستخدام التكنولوجيا الحديثة لاستنباط أنواع جديدة من المحاصيل والتى يمكن أن تروى بالمياه المالحة.

واعتبر خبراء مياه أن تصريحات الرئيس تتفق والقواعد الدولية التى تنظم استخدامات مياه الأنهار المشتركة، وتمثل تأكيداً على أن مصر لن ترضخ لضغوط دول منابع النيل أو الدول ذات المصلحة مع إسرائيل، للحصول على موافقة مصر على توصيل مياه النهر إلى إسرائيل.

وأكد أن الحوار هو السبيل للتحرك مع دول الحوض وان مصر تتحرك تحركا هادئا مع هذه الدول ولفت الى أنه عندما يتم رفع مستوى الحوار إلى مستوى قادة الدول فسوف يتم تجاوز العقبات الفنية التى حالت دون اتفاق وزراء الرى والموارد المائية فى الدول التسع أعضاء الحوض حتى الآن.

<u>مؤامرة إسرائيلية</u>

يرى مراقبون أن الخلافات الحادة بين دول منابع النيل بوروندي، والكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وكينيا، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا،

ودولتي المصب مصر والسودان، تؤكد الشكوك حول تورط إسرائيل بالوقوف وراء تلك الأزمة

فالكيان الصهيوني كان ولا يزال يطمع بمياه النيل، ولم يخف هذه الأطماع في يوم من الأيام حيث طالب مصر بتحويل مياه النهر من مصبه في البحر الأبيض المتوسط إلى صحراء النقب، وعندما باءت مطالبه بالفشل، لجأ إلى إثارة الضغائن والأحقاد لدى الدول الأفريقية ضد مصر، وأوعز لهذه الدول بمطالبة مصر بإعادة النظر في الاتفاقيات التاريخية الموقعة بينها والخاصة بتقسيم مياه النهر.

وكانت وزارة الخارجية المصرية كشفت في أكتوبر ٢٠٠٩ أن إسرائيل وافقت علي تمويل إنشاء ٥ سدود لتخزين مياه النيل بكل من تنزانيا ورواندا، وكان نصيب تنزانيا من هذه السدود أربعة سدود، أما رواندا فسوف يكون نصيبها سداً واحداً وأشارت إلى أن كلاً من الدولتين ستنشئان هذه السدود دون إخطار مصر وأخذ موافقتها المسبقة.

وجاءت موافقة دولة الاحتلال على إقامة هذه السدود في أعقاب زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي المتطرف ، أفيجدور ليبرمان إلى خمس دول أفريقية في شهر سبتمبر ٢٠٠٩، بينها ٣ تقع في منطقة حوض النيل، وبحث خلالها إنشاء مشروعات مياه مشتركة إلى جانب تطوير العلاقات الاقتصادية معه.

وكان الدكتور مغاوري شحاته دياب –أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية– قال إن الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أقوي

من الوجود المصري في هذه الدول، مضيفاً أن وجود إسرائيل في هذه الدول لا يصب إطلاقاً في خدمة المصالح المصرية، بل إن الوجود الإسرائيلي في دول الحوض يمثل عامل إزعاج لمصر، مضيفاً أن إسرائيل إذا لم تنجح في الضغط علي دول الحوض لتخفيض حصة مصر السنوية من مياه النيل فإنها ستنجح علي الأقل في منع زيادة حصة مصر السنوية من مياه النيل.

وكان العديد من الخبراء والسياسيين أكدوا أن هناك خطراً كبيرا بات يتهدد الأمن القومي المصري، واتفق هؤلاء على أن هناك عوامل خارجية لعبت ومازالت، دوراً كبيراً في تأجيج الأزمة بين دول حوض النيل، ويأتي في مقدمتها التواجد الإسرائيلي في دول الحوض الذي يستهدف في المقام الأول إضعاف مصر، وتضييق الخناق عليها.

وقال الخبير الاستشاري الدكتور ممدوح حمزة إن دول منابع النيل لا تتحرك بدافع من نفسها، لكن هناك من يقف وراءها ويحرضها ويقوي شوكتها من قبل دول الغرب وإسرائيل، مشيراً إلى أن ما يدعم موقف هذه الدول أيضاً ذلك الضعف الذي تعاني منه الدبلوماسية المصرية في تلك المنطقة المهمة من العالم.

وعبر حمزة عن تشاؤمه إزاء البدائل المطروحة أمام مصر في حال تفاقم الأزمة وتصاعدها مع دول حوض النيل، مشيراً إلى أن ما هو موجود في بحيرة ناصر من احتياطيات مائية لا يكفي مصر لأكثر من ثلاث سنوات، كما أن مصر تعاني من قلة الأمطار والمياه الجوفية معتبراً

أن تفاقم الأزمة يهدد بحدوث مجاعة في مصر مثل تلك التي حدثت عام ١١٢٠ ميلادية بسبب نقص الفيضان.

من جانبه، أكد عبد الله الأشعل مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، أن هناك تحريضاً إسرائيلياً واضحاً أدى إلى تصاعد الأزمة في حوض النيل، وذلك رغم العلاقات بين القاهرة وتل أبيب، معتبراً أن ما تقوم به إسرائيل في هذه المنطقة الاستراتيجية من القارة الإفريقية يمثل ضربة للعلاقات مع مصر، مشيراً إلى أن الخبراء المصريين حذروا مئات المرات من ضياع الدور المصري في إفريقيا

وحسبما ذكر الأشعل، فإن الحكومة المصرية تتحمل مسؤولية التقصير في المواجهة المبكرة للأخطار التي تحيط بأمن مصر المائي، حتى وصل الأمر بدول المنبع إلى أن تسعى إلى إقرار اتفاقية خاصة بها تستبعد منها مصر والسودان وتشكل تكتلاً ضدهما مما يعد تهديداً مباشراً لأمن الدولتين.